كما لا يخفى على من له ادنى دراية فى امثال هذه المقام قوله لجواز ان يكون العلم بها ظنيا والمطلوب يقينيا فلا يليق سواء كان المط وبه المنقول يقينيا او ظنيا او تقليديا لانه لا دخل له فى لياقة طلب الصحة او عدمها لان كون المط يقينيا او غيره باعتبار دليله والنقل ليس دليلا بل ان كان علم الطالب بصحة النقل ظنيا بطلب صحة لتحصيل اليقين فعلى هذا لا طلب للمنقول فى اللياقة او عدمها ومن البين ان مراد الشارح بالعلم التصديق اليقينى الا ان يراد ان لم تكن صحة النقل معلومة للطالب بدليل المطلوب او بغيره واذا الطالب ان علم صحة النقل فقط او بدليل المنقول فلا يليق طلبها قوله كما اذا كانت الصحة آه كما اذا قيل قال الشافعى اذا بلغ الماء قلتين لا ينجس بملاقات النجاسة او قال ابو حنيفة الوتر واجب فان هذا المطلب ظنى ولكنك خبير بان كون المطلب ظنيا لا يفيد كفاية كون العلم بالنقل ظنيا فتدبر قوله لجواز ان يطلب اه وهذا المطلب يتصور فيما كانت الصحة معلومة على ظنيا فتطلب الصحة من الناقل لينظر هل الناقل نقله عن غيره ليتقلب الظن علما او نقله عن الظن ايضا وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من كونه تطويلا مستغنى عنه ليس على ما ينبغى قوله لتحصيل العلم بطريق متعددة تحصيل العلم بطريق متعددة لا يناسب صحة النقل بل الدعوى الا ان يراد من الطرق النقل والتتابع والسماع الى غير ذلك قوله وفيه نظر فانظر وجه النظر على ما نقل عنه انا لا نمنع ان طلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم بها بطرق متعددة غير مناسب فى مقام المناظرة ويؤيده قول ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبى كما لا يخفى على من له قلب سليم وطبع مستقيم او اليق السمع وهو شهيد وانما قال يؤيده دون ويدل عليه لان قوله عليه السلام لم يكن فى مقام المناظرة وفيه وقد غفل وهم ان هذا الوجه انما يمشى فى مقام المناظرة اذا كانت غير مناسبة وليس منه حيث قال غير مناسب فى مقام

المناظرة

المناظرة قوله وههنا دقيقة اقول يدفع هذا الدقيقة قول الشارح فى الحاشية قولنا تقدير المشار اليه الى ما ذكرناه مبنى على عدم جواز تعدد العلة الغائية آه اذ عرض المناظرة اظهار الصلاب وهو لا يقتضى ان لا يطلب التصحيح مع علمه باذعان الناقل عن غير تقليد صحة النقل وان كان صحيحا فى الواقع والحاصل ان الناقل اما مكابر او سفيه جاهل وعلى اى حال كان لا يكون قابلا للمناظرة فحينئذ ان يطلب صحة نقله اذا لم يكن حاله معلوما حتى تعلم انه ممن يعتقد صحة النقل او يعلمها او لا فيناظر معه والا فيعرض عنه ولا يلتفت اليه الى ههنا والاسئولة والاجوبة فى هذا القول وما بعده مبنية على العلة الغائية للشرح واذا كانت علة لعلية العلة الغائية على ما قال بعضهم قوله واما اذا كان المراد الى قوله فلا يقتضى التقييد كما فى الصورة الاولى قوله وان لم يكن له علم بالعلم قبل التوجه والالتفات قوله لان الالتفات آه وذكره الياقة للشاكلة والا فالطلب لا يحمل الا بعد التوجه والالتفات الى المطلوب تامل قوله والالتفات الى الوجدان انظر الالتفات الى المطلوب والرجوع الى الوجدان قوله على ما قالوا انما احال المحشى على هذا لان كون العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات الى الوجدان فطنى لحصول ليس قطعى لحصول عند من له التزوذ والشهود الذهول قوله قيد رد على ما فى شرح الاطالب للسعود آه اذا كان ان المراد من قوله يكون ان يكون الغرض اظهار الصلاب مع شئ آخر ان يكون المجموع من حيث هو مجموع علة غائية لكل واحدة منها على حدة فلا يرد عليه الدور لكن يلزم ان يوجد المجموع فى كل مادة والا انتفى وان لم يوجد المجموع من حيث هو مجموع فى كل مادة لم يكن علة واحدة وذلك بان يوجد كل واحدة منها فى بعض المواد دون الآخر علة مستقلة فحينئذ لا يلزم الدور عليه فافهم قوله بالمعنى الاظهر بالمعنى المذكور قوله متوارد للمتبادر بناء على علية العلة الغائية للمعلولية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)